

لمحة عن النشاط الاقتصادي في الدولة

العباسية

د. غازي حاسم الشمري*

عندما اتخذت الدولة العباسية بغداد عاصمة لها، أقبل الناس عليها من كل حذب وضوب،¹ واجتمعت فيها جهود رجال المال والأعمال والدولة على إقامة الأسواق والمنشآت التجارية² كما تضافرت المساعي لتوسيع هذه المرافق وزيادة عددها عندما نشطت الحركة التجارية وباتت لا تسد الحاجة.³

وتأكد المنصور أن قوة الدولة وزيادة منعتها وثروتها وعزها تتوقف على سعادة أفرادها ورضاهم، لذا أقسم ألا يرهق رعيته بالجبايات⁴، فلم يضع على الأسواق غلة⁵ وهكذا ظلت أسواق عاصمة الخلافة معفاة من هذه الضريبة أكثر من عشر سنوات، وبذلك استطاعت خلال هذه الفترة أن تنتعش وتنشط قبل أن تثقل بها عندما استحدثها المهدي⁶ (158-168) فكان من جراء ذلك أن أثرت البلاد وأخذ الناس يشعرون بالرخاء، ولا سيما في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، ومما لا شك فيه أن النشاط التجاري له صلة قوية بالرخاء الاقتصادي الذي يعيشه المجتمع عموماً.

*أسناد محاضر بقسم التاريخ وعلم الآثار- بجامعة وهران.

24- المرجع نفسه، صص 331-332.

25- المرجع نفسه، صص 314-315.

26- المرجع نفسه.

27- المرجع نفسه- ص 320.

28- المرجع السابق- ص 333.

29- بن هو محمد- نفس المرجع- ص 100 وما بعدها.

30- د. تركي رايح- نفس المرجع- صص 232-233، نقلاً عن الشهاب، ج 3، مجلد 12، 1936.

صص 145-146.

وعلى الرغم من أنه لم يكن قد انصرم نصف قرن على بناء بغداد، إلا أنها احتلت مركزاً هاماً ومقاماً رفيعاً في الثروة والرخاء، وأصبحت من مدن العالم الكبرى آنذاك. وتجارية كبرى.

ومما لا شك فيه أن نشاط وازدهار الحركة التجارية في بغداد كان متناسباً مع درجة تقدم الدولة، حتى قيل إنه "لم يكن لبغداد في الدنيا نظير في جلاله قدرها وفخامة أمرها وكثرة علمائها وأعلامها وتميز خواصها وعوامها وعظم أقطارها وأطوارها وكثرة دورها ومزارعها وشعوبها ومحلاتها وأسواقها"⁷، هذا الإطراء البليغ الذي أسبغه مؤلف كتاب "تاريخ بغداد" خير شاهد على ما بلغت العاصمة العباسية من السعة والنشاط الاقتصادي، ولعل من الخلفاء والأمراء والوزراء إلى مختلف أنواع السلع كانت من العوامل الرئيسة للحركة الاقتصادية.

وتكفي نظرة سريعة إلى محتويات دار الخلافة كما يصفه الخطيب البغدادي حيث نجد في الديباج المثقلة بالذهب، والطنافس الكبيرة النفيسة المنقوش عليها الصور البديعة، والدرر، وخزانة الطيب⁸ وغيرها.

ومن خلال رصد إشارات عن حياة فئات اجتماعية بما فيها من الرخاء والرفاه، وبخاصة منذ خلافة المهدي، يمكننا أن نلمس أحد عوامل النشاط الاقتصادي، وكان ذلك بداية لشدة حياة الترف في المجتمع، وظهور الميل إلى البذخ، والإسراف في الكماليات.

وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه كان نتيجة طبيعية لنمو الدولة، إلا أن الخليفة المهدي بالغ فيه، فأصبح بادرة خطيرة لعبت دورها لاحقاً في زعزعة كيان الدولة⁹، وأصبح سكان بغداد يتفننون في ما لذ وطاب من ألوان الطعام، ويطلبون الجديد من اللباس والزينة، والآلة الفاخرة، كما توسعوا في الملذات إلى حد الإفراط، وبرزت فيهم ظاهرة الإستمساك بالذخائر

والتماس النعيم منها، ويتعاطون الماء مذاباً فيه السكر بعد أن يعطر بماء البنفسج أو سائر الزهور.

أما في البلاط فكان البذخ والإفراط في التبذير، وبخاصة في الإحتفالات الرسمية كتتصيب خليفة جديد، أو في أعراس الخلفاء والأمراء، ومواكب الحجج أو في حفلات الختان.

وكانت وليمة زفاف هارون الرشيد (170 - 193هـ) على زبيدة من أعظم الولائم لكثرة ما وهب بها من أموال قدرت كما قيل بحوالي خمس وخمسين مليون درهم¹⁰، وكذلك زفاف بوران بنت الحسن بن سهل وزير المأمون (198 - 218هـ) إلى الخليفة الذي قدر ما خرج فيه من بيت المال بأربعين مليون درهم¹¹، وأقام الوزير ولائم كبيرة بهذه المناسبة أظهر فيها ضروب الكرم والسخاء، فأنفق ما يقارب خمسين مليون درهم، وسيدات البلاط العباسي اللواتي حضرن حفل الزفاف جلبوا الانتباه لجمالهن الأخاذ، وفخامة ملابسهن، وأقام المأمون وليمة مجالسيه من الفقهاء، فوضع على المائدة أكثر من ثلاثمائة لون من الطعام¹².

وكانت وليمة الخليفة المتوكل (232-247هـ) لما أعذر ابنه المعتز مثالا للبذخ لا مثيل له، فقد أحصيت نفقات الختان فبلغت ستاً وثمانين مليون درهم ونيف¹³، ولكثرة ما صرف في تلك الحفلة من مال وطعام "سميت بدعوة الإسلام الثانية"، في حين أن وليمة الحسن بن سهل في زواج المأمون ببنته بوران قد عرفت "بدعوة الإسلام الأولى"¹⁴.

وبلغت نفقات قطر الندى بنت خمارويه بن أحمد بن طولون عند زواجها من المعتضد بالله (279 - 289هـ) عشرين مليون دينار في حين كان صداقها مليون درهم¹⁵، وكان في جهازها أربعة آلاف تكة مجوهرة، وعشر صناديق جوهر، وكانت نعال السيدة أم الخليفة المقتدر تطلّى بالمسك والعنبر، وكان الوزير حامد بن العباس ينفق في كل يوم على مائدته مائتي دينار، وفي داره نيف وثلاثون مائدة منصوبة على كل واحدة ثلاثون شخصاً¹⁶، وما كان يروى عن موائد الوزير علي بن الفرات قد لا يصدق، ففي داره مطبخان: مطبخ العامة ومطبخ الخاصة،

ويصعب أن يحصى ما كان يدخله من الحيوان لكثرتهم، وكانت ألوان الطعام توضع وترفع على مائدته أكثر من ساعتين، وفي داره ماء مبرد يسقي منه جميع من يريد الشرب من الرجال والفرسان والأعوان، ويرسم الشراب خدام نظاف، ويوم تولى الوزارة "استهلك أربعين ألف رطل¹⁷ ثلج"¹⁸.

لقد كانت الطبقة الخاصة تشكل قوة شرائية كبيرة تمتص معظم ما يعرض في الأسواق من سلع وحاجيات، ذلك أن زيادة دخلها ومتطلباتها الاجتماعية، وحاجاتها المعاشية خلقت قوة دافعة للنشاط الاقتصادي مما دفعت التجار على أن يجوبوا الأمصار لتلبية الاحتياجات المستوحدة والمتجددة.

ولم تكن هذه المظاهر مقتصرة على الطبقة العليا في المجتمع، إذ لم تتخلف العامة عن التماس وجود الملذات بعد تقلبهم في الأسفار التي أكسبتهم التجارب، ووسعت أفق تفكيرهم وجلبت عليهم الأموال، فعمرت عندهم الأسواق لاندفاعهم في اقتناء الأشياء للربح والمباهاة.

وقد أشار أحمد أمين¹⁹ إلى أن التطور الحضاري الذي طرأ على حياة المجتمع العباسي مرتبط بالحياة الاقتصادية، ورأى أن التقدم الحضاري يتبعه نشاط وتطور اقتصادي، وأن ما يطرأ على المجتمع من تغير في العادات والأخلاق، ونمط الحياة الاجتماعية والعلمية والفنية ليس إلا نتيجة طبيعية لما طرأ عليهم من تغير اقتصادي.

كما كان للميراث الحضاري أثره في هذا المجال، وندرك ذلك من النظرة الفاحصة في موضوع الاشتغال بالتجارة، وما يدر من كسب عن طريقها.

فقد سئل أحمد بن حنبل عن "أربعة دراهم: درهم من تجارة برة ودرهم من صلة الإخوان ودرهم من التعليم ودرهم من غلة بغداد، فقال: ما منها شيء أحب إلي من التجارة"²⁰.

ثم أن توسع المدن الإسلامية، وتعدد دور ضرب السكة، ومهارة الذميين في التبادل النقدي، وظهور نظام المصارف، كل ذلك أدى إلى تنشيط الحركة التجارية في أسواق بغداد. وحتى ألبسة الناس تعددت وتنوعت، فكان للخلفاء لباس خاص، وكذلك حال الوزراء والأمراء والقضاة وعامة الناس، ناهيك عما في الملابس من اختلاف بين الصيف والشتاء، وفي المناسبات العامة، وكان عيباً أن يرتدي الإنسان لباساً واحداً لفترة طويلة مما يضطره أن يقتني لباساً مختلفاً لمناسبات متباينة حتى يتجنب ألسنة الناس²¹.

ومن العوامل المساهمة في تنشيط الإنتاج الزراعي، والذي أدى بدوره إلى زيادة النشاط الاقتصادي، واتخاذ بعض الإجراءات من قبل الدولة العباسية، فقد ألغى أبو جعفر المنصور (136-158هـ) ضريبة القمح والشعير التي كانت تدفع نقداً، وأدخل نظام المقاسمة، ولما رأى المهدي أن الجباة يبتزون أموال الفلاحين منعهم من الاشتطاط أثناء عملهم، وجعل المقاسمة حسب طريقة الارواء ديماً أم سيحاً حرصاً منه على مصلحة المزارعين²².

وفي سنة 204هـ خفض المأمون خراج الأرض فأصبح يجبي الخمسين بدلاً من النصف²³. وفي سنة 210هـ أمر بإعدام أربعة أشخاص ذكر أنهم تسببوا في إحراق سوق العطارين والصارفة والصفارين (سوق النحاس) والغرائين²⁴، وترك الواثق بالله (227-232هـ) جباية أعشار سفن البحر عام 331هـ²⁵، وكان المعتضد بالله قد أسقط ضريبة المكس²⁶، وأمر الخليفة المقتدر بالله (295-319هـ) في السنة التي اعتلى فيها سدة الحكم بهدم الخوانيت التي بناها سلفه المكتفي بالله في رحبة باب الطاق ببغداد الشرقية لأنها كانت تلحق الضرر بصغار الباعة الذين كانوا يقعدون فيها لتجارهم بلا أجر.

ثم إن الخليفة المنصور شدد الرقابة على الأسواق، وتابع ارتفاع الأسعار فيها، وكان يختار لهذه المهمة رجالاً اتصفوا بالورع والتقوى والمكانة ليراقبوا الأسواق، ويمنعوا الغش والتدليس والتطفيف، وهم الذين يعرفون في المصادر التاريخية بالمحتسب.

وبلغ من شدة اهتمام المسؤولين العباسيين بالنشاط الاقتصادي أنهم كانوا ينفقون
الأسواق بأنفسهم ليطمئنوا على أن الأمور تسير وفق المصلحة العامة، وتذكر المصادر
التاريخية أن هارون الرشيد كان يتزي بزى التجار، ويتفقد الأسواق، وكان يؤكد على
المحتسب بالإشراف على الموازين والمكاييل لمراعاة أثمان السلع منعا للغش، أو ابتزاز التجار
الناس، ثم كان هناك حراسا على الأسواق في الليل منعا للسرقات²⁷.

ولابد من الإشارة إلى وجود محطات تجارية على الطرق البرية خاصة بالتجار المسلمين،
وكانت توجد في سمرقند جالية عراقية تجارية، كما وجدت جاليات إسلامية في كثير من
الدول التي يحكمها غير المسلمين كبلاد الخزر والهند والصين والقسطنطينية، وكان التجار
الذين يقدون إلى تلك المناطق يلاقون تأييدا وترحيبا ومساعدة من هذه الجاليات تسهل أمر
إتمام معاملتهم التجارية في تلك البلاد النائية، وكان في بلاد البلغار جماعة من التجار المسلمين
وبعض الصناع العراقيين³³.

إن كثرة ما يورد لنا الخطيب البغدادي من الأحاديث والروايات التي تؤكد أن من لم ير
بغداد فكأنه لم ير الدنيا ولا رأى الناس، والذي رأى بغداد فكأنه رأى الأرض كلها لأن
بغداد حاضرتها توضح المكانة التي كانت عليها عاصمة الخلافة آنذاك، وبلغت أجرة أسواق
بغداد 12 مليون درهم سنويا³⁴.

فبغداد كانت حاضرة العالم الإسلامي في ذلك العصر، وملتقى كثير من الطرق التجارية،
الأمر الذي ساعد على تدفق السلع على أسواقها، كما تدفقت إليها الأموال والميرة من
الأمصار، وإياها قصدت الرسل والسفارات، وإليها جلبت التجارات من مناطق مختلفة من
العالم، فورود الأموال الكثيرة من الأقاليم كان يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية في العاصمة،
وعندئذ نشطت حركة البيع والشراء مما أدى إلى زيادة أرباح أهل السوق، ومن العوامل التي
ساعدت على ازدهار النشاط الاقتصادي الزيادة في رواتب الموظفين.

وعلى الرغم من أن المصادر التاريخية لا تسعفنا كثيرا في هذا الميدان إلا ببعض الإشارات
التي تؤكد زيادة في رواتب الكتاب وأرزاق الجند والقضاة، وغيرهم من العاملين في أجهزة
الدولة، وهذا يتفق مع التطور الذي شهدته الدولة العباسية، ويؤكد بارتولد³⁵ زيادة في

لقد كان النشاط الاقتصادي يتطلب العناية بالطرق وصيانتها، وتأمينها من العاصمة بغداد
إلى سائر المدن الإسلامية الأخرى، وكانت أكثر السلع تصل الأسواق بالطرق المائية التي هي
أنسب من المواصلات البرية، وأكثر ضمانا؛ وأسرع في بعض الأحيان، وكان دجلة والفرات
أهم ممرين يصلان إلى عاصمة الخلافة العباسية فيربطان الأقسام العليا من العراق بالخليج
العربي عبر بغداد، وبذا طفقت السفن التجارية تسير في الرافدين ونهر عيسى، وهي محملة
بالسلع المختلفة ومتجهة نحو بغداد، وكان هذا من شأنه تنشيط الحركة التجارية في أسواق
العاصمة، وبينها وبين مواليء الخليج العربي والشرق الأقصى²⁸.

إن اختراع العرب للبوصلة البحرية ساعدتهم على القيام برحلات بعيدة طلبا للتجارة
وغدت البصرة ثغرا اقتصاديا مهما للتجارة مع الهند والصين وإندونيسيا، ونشطت القوافل
المتجهة إلى أواسط آسيا وشمال الهند بمحاذاة الخليج العربي، وامتدت تجارتهم إلى بحر قزوين³⁰
والبحر الأسود، ووصلوا إلى القسطنطينية، وتوغلوا في روسيا³⁰ حتى وصلت الثروة
الإسلامية إلى شواطئ بحر البلطيق.

وخلال هذه الفترة كان المحيط الهندي بحر أمن وسلام، فقد كانت سواحله العربية
والفارسية تحت سيطرة العباسيين مما ساعد على التوسع التجاري مع الشرق الأقصى، ونشطت
الحوليات الصينية وصفا دقيقا للطريق الذي سلكته السفن التجارية منذ القرن الثاني الهجري

رواتب الموظفين بحيث كان قاضي مصر في عهد المأمون يتقاضى راتباً قدره أربعة آلاف درهم شهرياً، ويشير الثعالبي إلى أن الفضل بن سهل ذا الرئاستين وسع على الكتاب في الجرايات وقد طرأ تغير ملحوظ على مقدار أعطيات الجند، كما طرأ تغيير آخر على نظام رتب المرتبات لهؤلاء الجند، وكانت هذه المرتبات تختلف باختلاف الفرق التي ينتمون إليها والأقاليم والولايات التي يعسكرون فيها، فقد كان راتب الجندي في حرس المنصور عشرين درهماً في الشهر، في حين كان يعطى للجنود المرابطين في مدينة ملطية، وهي ثغر قريب من بلاد الروم³⁷ عشرة دنائير شهرياً علاوة على المخصصات السنوية البالغة مائة دينار، علماً بأن الجنود الذين كانوا يرابطون في مثل تلك الحاميات كانوا يتناولون المكافآت بالإضافة إلى الرواتب الاعتيادية المقررة.

وثار الجند على إثر وفاة المهدي، ولم يهدأوا إلا بعد أن وزعت عليهم الأموال، وعاد ولاية الأمين (193-198هـ) أمر للجند بمدينة السلام برزق سنتين وزاد في أرزاقهم، وهناك أمثلة كثيرة عن هذه الزيادات التي حاول من خلالها الخلفاء استرضاء الجند من خلال زيادات أعطياتهم، وأحياناً تتحدد عدد أيام شهر الجند بمدى إتقانهم الرماية، وإجادتهم وبراعتهم في الفروسية، وتحليلهم بالطاعة، وبناء على ذلك يصنفون إلى ثلاثة أقسام:

الهوامش

- 1- يعقوبي - البلدان - طبعة النجف 1957م - ص 233.
- 2- البلاذري - فتوح البلدان - تحقيق عبد الله أنيس الطباع - دار النشر للجامعيين بيروت 1958م - ص 170.
- 3- يعقوبي - المصدر السابق - ص 242.
- 4- حسن أحمد محمود - العالم الإسلامي في العصر العباسي - ط 1 طبعة المدني - القاهرة 1966م - ص 186.
- 5- الخطيب البغدادي - تاريخ بغداد: مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463 هـ - دار الفكر - ج 1 ص 69.
- 6- ابن الجوزي - مناقب بغداد - ص 9 / ابن الأثير - الكامل - ج 5 ص 21.
- 7- الخطيب البغدادي - المصدر السابق - ص 81.
- 7- نفسه - ص 119.
- 8- نفسه - ج 7 ص 217.
- 9- ابن خلدون - المقدمة تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي - القاهرة 1965م - ص 840.
- 10- الشاشي - الديارات تحقيق كوركيس عواد - مطبعة المعارف - بغداد 1951م - ص 100.
- 11- نفسه - ص 101.

وآثار الجند على إثر وفاة المهدي، ولم يهدأوا إلا بعد أن وزعت عليهم الأموال، وعاد ولاية الأمين (193-198هـ) أمر للجند بمدينة السلام برزق سنتين وزاد في أرزاقهم، وهناك أمثلة كثيرة عن هذه الزيادات التي حاول من خلالها الخلفاء استرضاء الجند من خلال زيادات أعطياتهم، وأحياناً تتحدد عدد أيام شهر الجند بمدى إتقانهم الرماية، وإجادتهم وبراعتهم في الفروسية، وتحليلهم بالطاعة، وبناء على ذلك يصنفون إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول وهو عسكر الخاصة، ويكون شهره عادة تسعين يوماً، أما القسم الثاني فهو عسكر الخدمة، وهؤلاء أقل شأنًا، وتعهد إليهم حراسة الطرق العامة، وتكون أيام شهرهم مائة وعشرين يوماً، ويسمى أفراد القسم الثالث بـ"الدون" الذين تدفع لهم الأرزاق دفعتين في السنة.

وهكذا نرى أن الاجتهادات الشخصية، والتروات الفردية الخاصة، والظروف السياسية والاقتصادية لها تأثيرها المباشر في تحديد أرزاق الجند ورواتبهم التي بدورها تكون لها آثارها على النشاط الاقتصادي في البلاد.

عبد المؤمن بن علي في مدرسة ابن تومرت

العلمية والدينية والحربية

(511 - 524 هـ / 1118 - 1130 م) الجزء الأول

د. محمد بن معمر*

1- اللقاء التاريخي بين المهدي ومحمد المؤمن بملاحة

أ- طابع اللقاء: إن اللقاء التاريخي الذي جمع ابن تومرت بعبد المؤمن في ملاحة يعتبر واحداً من أهم الأحداث وأبرزها في رحلة عودة المهدي من المشرق، ومرّة ذلك إلى ما آلت إليه دعوة ابن تومرت من خلال تكوين دولة الموحدين ودور عبد المؤمن الأساسي في ذلك. ويظهر اهتمام المؤرخين بهذا الحدث من خلال ما أضفاه بعضهم عليه من طابع أسطوري خيالي وجعله من مظاهر السرّ الأزلي الذي انكشفت رموزه وفي مقدّمة هؤلاء البيدق الذي أورد قصة اللقاء في قالب خيالي بسيط لكنه لا يخل؛ من عنصر الإثارة والتشويق¹.

وإذا استثنينا الجانب الأسطوري الخيالي في هذه الروايات التاريخية وغضينا عنه الطرف وتعاملنا مع الموضوع بصفة علمية دقيقة متأنية ومتفحصة، وجدنا أن اللقاء التاريخي الذي جمع بين الرجلين ما هو إلا خطوة ضمن مشروع إصلاحي وسياسي رسمه المهدي بن تومرت لنفسه والمتمثل في قلب نظام المرابطين القائم وتغيير جوانبه السياسية والاجتماعية، لأن

*استاذ تاريخ المغرب الإسلامي بقسم الحضارة الإسلامية- جامعة وهران.

- 12- ابن طيفور - كتاب بغداد تحقيق محمد زاهر بن الحسن الكوثري - مصر 1949م - ص 36.
- 13- ابن الزبير - الذخائر والتحف تحقيق الدكتور محمد حميد الله - الكويت 1959م - ص 119.
- 14- ابن طيفور - المصدر السابق - ص 113.
- 15- السيوطي - تاريخ الخلفاء اعنى به ونقده وعلق عليه محمود رياض الحلبي - دار المعرفة بيروت 1996م - ص 112.
- 16- الهمداني - تكملة تاريخ الطبري ج 1 ط 1 - تحقيق ألبرت يوسف كنعان - بيروت 1961م - ص 37.
- 17- الرطل: هو اثنا عشر أوقية، وهو أكثر وحدات الوزن استعمالاً في المشرق، وكان الرطل البغدادي يساوي الرطل الشرعي، أنظر المقرئزي - شذور العقود في ذكر النقود تحقيق محمد السيد بحر العلوم ط 5 - النجف - 1967م - ص 193.
- 18- الصابي - تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء - مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت - ص 216 / ابن الجوزي - المنظر تاريخ الملوك والأمم - بغداد 1973م - ج 6 ص 138.
- 19- أحمد أمين - ضحى الإسلام - القاهرة 1952م - ج 2 ص 3.
- 20- الخطيب البغدادي - المصدر السابق - ج 1 ص 5.
- 21- الجاحظ - البيان والتبيين - المطبعة الكاثوليكية - بيروت 1959م - ص 60 62.
- 22- سيد أمير علي - مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي - القاهرة 1963م - ص 72.
- 23- حسن إبراهيم حسن - تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي - ج 2 ص 66.
- 24- ابن طيفور - المصدر السابق - ص 98.
- 25- اليعقوبي - تاريخ اليعقوبي - بيروت 1986 - ج 1 ص 147، ابن الأثير - الكامل في التاريخ - ج 5 ص 277.
- 26- المقدسي - أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم - ص 104، والمكس: دراهم كانت تؤخذ من بانعي السلع في الأسواق.
- 27- الماوردي - الأحكام السلطانية والولايات الدينية - مطبعة الوطن - مصر 1406م - ص 24.
- 28- الطبري - تاريخ الرسل والملوك تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة دار المعارف - القاهرة 1966م - ج 8 ص 338.
- 29- المقدسي - المصدر السابق - ص 147.
- 30- ابن خردادبة - المسالك والممالك - مكتبة المثنى - بغداد ص 154.
- 31- جورج فضلو حوراني - العرب والملاحة في المحيط الهندي... - القاهرة - 1958م - ص 90.
- 32- آدم ميتز - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري - ط 2 ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة - القاهرة - ص 120.
- 33- عبد العزيز الدوري - تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري - مطبعة المعارف - بغداد - 1968م - ص 155.
- 34- اليعقوبي - البلدان - المصدر السابق - ص 254.
- 35- بارتولد - تاريخ الحضارة الإسلامية ط 3 ترجمة حمزة الطاهر - دار المعارف - القاهرة 1958م - ص 75.
- 36- الثعالبي - لطائف المعارف تحقيق إبراهيم الأنباري - دار إحياء الكتب العربية - مصر 1960م - ص 22.
- 37- ياقوت الحموي - معجم البلدان دار بيروت - بيروت 1998م - المجلد الخامس - ص 192 193.